

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

بمناسبة اليوم الدراسي حول "خدمات المرفق العام وحق المواطن"

-المدرسة الوطنية للإدارة- 24 ديسمبر 2017-

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- السيدات والسادة الاطارات، ممثلي مختلف الوزارات،
- السيدات والسادة ممثلي الأسرة الإعلامية،
- أيها الجمع الكريم،
- بناتي وابنائي تلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركات، أما بعد:

يشرفني ويسعدني أن أترأس معكم فعاليات هذا اليوم الدراسي الذي يتناول موضوع الخدمة المقدمة ودور الرفق العام في تدعيم المبادئ العامة لحقوق الانسان في الجزائر والذي يندرج في قلب نشاط الإدارة العصرية.

حيث إن المرفق العمومي يشكل أساس نشاط الإدارة وواجهة أدائها أمام المواطنين سواء من حيث النوعية أو من حيث الجودة.

فأهمية تحسين وعصرنة أداء المرفق العمومي كانت محل اهتمام ومتابعة في مختلف البرامج التنموية والإصلاحات العميقة التي سنها فخامة السيد رئيس الجمهورية

منذ سنة 1999، من خلال الأولوية التي منحها لهذا المجال والذي تترجم في مختلف الاستثمارات و الانجازات التي باشرتها الحكومة ضف إلى ذلك المشاريع التي شيدت منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا.

ولقد تبلورت جل المشاريع التي سطرت في إطار البرامج الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1999 تطبيقا لتعليمات وتوصيات فخامة السيد رئيس الجمهورية، حيث مكنت بلادنا من الوصول إلى ترقية فعلية وملموسة بعصرنة المرفق العام والمحافظة عليه في ظل تحسين أدائه وتقديم خدمة عمومية ذات جودة لصالح المواطن وبنفس المعايير في كل ربوع الوطن.

■ أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

إن المواطن هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة والمجتمع، ولهذا يجب حماية حقوقه وحرياته. ولتحقيق ذلك يجب تقييد أداء الإدارة بما فيه تقديم الخدمة له.

لذا يبقى من مهامنا السهر على احترام هذه الحقوق وحمايتها، لأنها شرط ضروري لتحقيق الديمقراطية.

وعليه، فقد أصبحت علاقة المواطن بالإدارة تحظى بكل الاهتمام بالنظر للدور الذي يلعبه المواطن في المشاركة من جهة وتطور وظيفة الإدارة من جهة أخرى، من خلال التعديلات التي جاء بها الدستور الجديد الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه شهر مارس 2016، والذي وضع المواطن في قلب السياسات العمومية، مكرسا حقه في الحصول على المعلومة، وضمنان مشاركته في تسيير الشأن العام عبر إلزام الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية، وكل هذه القيم وأخرى تعتبر نقلة نوعية في مجال تعزيز جوارية عمل السلطات العمومية وقربه أكثر من انشغالات المواطن.

أما في الجانب الخدماتي أوجب القانون على الإدارة تحسين خدماتها وتحسين صورتها العامة من تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء على المواطن، وللإشارة، لا بد من التذكير بأن قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011، في مادتيه 11 و 12 أدرج مشاركة المواطنين في تسيير البلدية واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية.

وقد عمل قطاعنا الوزاري على استصدار أول نص تنظيمي في هذا الإطار ويتعلق بحق اطلاع المواطنين على مستخرجات مداوالات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية حتى يكون على دراية كاملة بعملية تسيير الشأن المحلي الذي يهيمه، وبالتالي يفتح له المجال لمشاركة أوسع.

في هذا الشأن، فإن رهانات عصرنه الإدارة في الجزائر تترجمت في تجديد وسائل وأنظمة التسيير، وتوسيع مجالات تسيير الخدمة العمومية إلى جانب خلق حركية عبر التناسق والمشاركة بين مختلف الإدارات المركزية بربطها بشبكة معلوماتية، وتوسيع ذلك إلى للإدارات غير الممركزة، وكذا عصرنه مناهج العمل وتعميم استعمال الإعلام الآلي والانطلاق في الخدمات الالكترونية من خلال انشاء أنظمة معلوماتية حديثة.

هذا دون أن ننسى تشجيع التكوين المتخصص وذلك بإعادة النظر في المنهج التكويني للمدرسة الوطنية للإدارة بفتح مجال التكوين لخريجي الجامعات والمعاهد، ليرتكز منذ سنة 2008 على تكوين إطارات كفاءة لخدمة المواطن عبر إدارة عمومية منفتحة، شفافة ومستجيبة لتطلعاته.

أما فيما يخص الإدارة المحلية، فقد ارتكزت الإصلاحات على ضرورة إعادة الاعتبار إلى الدور الجوارحي للجماعات المحلية وخاصة البلدية كونها الأقرب إلى انشغالات المواطنين والأكثر دراية بها، وترتكز أهم الأعمال التي تعنى بتقريب الإدارة من المواطن والقضاء على البيروقراطية، في هذا المجال، قيام وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتبسيط و تخفيف الإجراءات الإدارية على المواطن و عصرنه الخدمات العمومية وفق

مقاربة متكاملة ارتكزت أساسا على تعديل قانون الحالة المدنية لسنة 2014 و اتخاذ مجموعة من المراسيم تتضمن:

- تقليص حجم الوثائق المطلوبة لتكوين الملفات الإدارية؛
- حذف إجراء المصادقة على النسخ المطابقة للأصل من الوثائق و الإبقاء فقط على المصادقة على التوقيعات؛
- وضع السجل الوطني الآلي الموحد للحالة المدنية؛
- منع المطالبة بتقديم وثائق الحالة المدنية لدى الإدارات التي لها حق الاطلاع على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية؛

رافقت هذه العملية التي شكلت الخطوة الأولى من تقريب الإدارة من المواطن، عملية أخرى لا تقل أهمية ألا وهي عصنة الخدمات العمومية و تحويل الخدمات الإدارية التي كانت تقدمها الولاية و الدوائر إلى البلديات، من خلال اللجوء للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

في هذا الصدد، قامت وزارة الداخلية بوضع آلية تسليم جوازات السفر البيوميترية على مستوى البلديات، حيث تم و في فترة وجيزة تجهيز كل البلديات بالمعدات البيوميترية و تكوين الموظفين و إعادة توزيعهم وفقاً لذلك، ونحن اليوم نقارب 12 مليون جواز سفر بيومري تم تسليمه.

ليتم بعدها تعميم هذه التجربة على جميع الخدمات التي كانت تقدمها الدوائر و يتعلق الامر بإصدار رخص السياقة ، معالجة بطاقات ترقيم السيارات، كما تم الشروع منذ سنة 2016 في استصدار بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية الالكترونية التي تعد بمثابة حجر الأساس لمشروع الإدارة الالكترونية و التي تعبر عن الرغبة الأكيدة لعصنة الخدمة العمومية.

وقد توجت عملية عصرنة الخدمات العمومية هذه بنجاحات ملحوظة تجلت
عموماً في:

- المعالجة الآنية للملفات المواطنين،
- تخفيض مدة الانتظار وتقليص حجم الطوابير أمام شبابيك الإدارة،
- تزايد حجم الملفات المعالجة مع تخفيف العبء على الإدارات

فاليوم المواطن الجزائري أصبح بإمكانه الاستفادة من بعض الخدمات الإدارية انطلاقاً من بيته، عبر استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة، فبالوصول على جواز السفر البيومتري يمكن للمواطن أن يطلب بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية، عبر موقع الواب للموزارة وهو غير ملزم بالتنقل إلى البلدية، وبالتالي إعفائه من بذل الجهد الوقت وفي نفس الوقت يسمح هذا الإجراء للإدارة من ترشيد النفقات المرتبطة بمثل هذه الخدمات.

إن هذه الفئة المتميزة ساهمت في الانطلاق في تقديم العديد من الخدمات الإلكترونية عن بعد كالتسجيل في قرعة الحج، وحتى في عملية تسهيل ممارسة المواطن لحقه الدستوري ألا وهو الانتخاب عبر رقمنة إجراءات تنظيمه وسيره، وإطلاق تطبيقات إلكترونية مثل تلك التي تسمح للمواطن من التأكد من مكتب تصويته، وهي عملية لاقت استحسان كبير لما سجلته من تسهيلات كبيرة.

■ السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن الإعتماد على الخدمات الإلكترونية ليست له حدود بالنسبة لنا، فنحن اليوم في الحزمة الثانية من عصرنة الإدارة والتي تمتد إلى تصميم أنظمة معلوماتية ووضعها حيز الخدمة على المستوى المركزي والمحلي لبلوغ إدارة ذكية، وقد بدأنا في ذلك من خلال تصميم مختلف الأنظمة المعلوماتية للبلديات، كالميزانية الإلكترونية، الجرد الإلكتروني، بالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية الأخرى التي تهتم المواطن ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

■ الشباك الإلكتروني الموحد، والذي بدأ العمل به، على مستوى الجزائر العاصمة، والذي سيعمم على كافة بلديات الوطن بداية من سنة 2018، وسيسمح بتركيز كل الخدمات التي تقدمها البلدية انطلاقا من السجل الآلي للحالة المدنية حاليا في شباك وحيد، وبطريقة عصرية، في انتظار إضافة خدمات أخرى مع تطور نسبة رقمنة المصالح البلدية الباقية.

■ الشروع في تقديم خدمات عن بعد لصالح المواطن دون تكلف عناء التنقل للمصالح البلدية والاستفادة من خدمات متواصلة 24 ساعة على 24، بفضل التوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية، وهنا ستكون هذه العملية مرهونة بحصول المواطن على بطاقة تعريف إلكترونية بيومترية والتي لغاية اليوم تم إصدار 7 ملايين منها، لذلك أحث الجميع على طلبها من أجل الإستفادة من الخدمات المستقبلية للإدارة الإلكترونية.

■ بالإضافة إلى ذلك سيتم وضع رخصة سياقة بيومترية إلكترونية جديدة حيز الخدمة تدريجيا، في إطار مشروع تكنولوجي متكامل يضم بطاقة إلكترونية للمخالفات المرورية وضع حيز الخدمة مندوبية وطنية للوقاية والسلامة المرورية.

■ اعتماد بطاقة ترقيم عربات إلكترونية جديدة توضع حيز الخدمة تدريجيا، ستحدث تحولا جذريا في نظام ترقيم العربات وتعالج العديد من المسائل والمعاملات في هذا الميدان.

وأكثر من ذلك سيكرس جهد قطاعنا لتحقيق مشروع استراتيجي للحكامة الإلكترونية على المستوى المحلي ألا وهو "البلدية الإلكترونية" التي ستكون في قلب تطوير نظمها المعلوماتية المتكاملة وتطبيقاتها في مختلف مجالات نشاط البلدية، حيث ستعرف أولى مراحلها التجريبية مع مطلع سنة 2018 ببلدية الجزائر الوسطى تحسبا لتعميمها فيما بعد على باقي بلديات الوطن.

■ أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن التنسيق والعمل المشترك بين مختلف مصالح الدولة والمؤسسات التابعة لها هدف أساسي من شأنه التحسين المستمر والمتواصل لأداء المرفق العمومي، ومذكرة التفاهم بين المرصد الوطني للمرفق العام والمجلس الوطني لحقوق الانسان والتي سيتم التوقيع عليها اليوم، ستساهم لا محال في ترقية الخدمة العمومية والمضي قدما في تحقيق الأهداف المسطرة والمشاركة بين الهيئتين على المدى المتوسط والبعيد بغية بلوغ المعايير المحددة من أجل إدارة عمومية عصرية وناجعة.

■ أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يبقى عازما تحت القيادة الرشيدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية واقتداء بتعليماته وتوصياته التي يسديها في كل مناسبة على ترقية الخدمة العمومية، خدمة للمواطن وحفاظا لحقوقه.

إن ذلك التزامنا الذي لن ندخر أي جهد من أجل تجسيده، ويبقى من الضروري الاستمرار في العمل من أجل تحسين أداء المرفق العام على مستوى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية لاسيما على المستوى المحلي، وهنا يترتب على المرصد الوطني للمرفق العام السهر على تحقيق هذه الأهداف من خلال النشاط الجوّاري والوقوف الدائم والمستمر على مدى تقرب الإدارة من المواطن بما في ذلك بلوغ تصور الادارة الالكترونية وتحقيق الحكامة المحلية.

أتمنى لكم كل النجاح في هذا اليوم الدراسي متمنيا الخروج بتوصيات واقتراحات سيتم ترجمتها في خطة عملية تسمح بترقية حقوق الانسان من خلال تحسين أداء المرفق العمومي.

شكرا على كرم إصغائكم.